التعامل مع مصر للمقاصة والقيد والإيداع المركزي

يُقدم مكتب الدكتور مصطفى الروبي – محامون. مستشارون. خدمات قانونية شاملة بالنيابة عن الشركات والمؤسسات في التعامل مع شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي، بما يتوافق مع أحدث القوانين واللوائح المنظمة لسوق الأوراق المالية في مصر.

سواء كنت شركة مدرجة أو جهة مصدرة أو مؤسسة مالية تسعى إلى تنظيم تعاملاتها في سوق الأوراق المالية المصري، فإن فريقنا القانوني المتخصص على استعداد لتولي كافة الإجراءات نيابةً عنك، سواء بشكل كامل أو جزئي، من خلال تفويض رسمي.

نطاق خدماتنا القانونية يشمل:

- تنفيذ عمليات المقاصة والتسوية الخاصة بتعاملات الأوراق المالية بالسوق المصري.
- دعم الشركات في إجراءات الإيداع المركزي والقيد الإلكتروني للأوراق المالية.
- إثبات وإنشاء حقوق الرهن على الأوراق المالية المقيدة مركزياً وفقاً للتشريعات السارية.
- إتمام عمليات القيد المركزي للأوراق المالية المدرجة وغير المدرجة.
- تنفيذ القرارات الصادرة عن الشركات المُصدِرة فيما يتعلق بـ:
  - توزيع الأرباح
  - تجزئة الأسهم
  - تحويلات الملكية
- إدارة صناديق الضمان الخاصة بالتسوية المالية والتسوية الورقية.
- إدارة صناديق تسليف الأوراق المالية بما يتوافق مع متطلبات الهيئة العامة للرقابة المالية.
- تقديم خدمات أمناء الحفظ لبعض المؤسسات المالية المحلية والدولية.
- التمثيل القانوني للوسطاء العرب والأجانب أمام شركة مصر للمقاصة.
- تقديم الدعم التدريبي والتأهيلي للعاملين في السوق حول أنظمة المقاصة والإيداع المركزي الحديثة.

لماذا تختار مكتبنا؟

- خبرة متعمقة في القوانين واللوائح المرتبطة بـ البورصة وسوق المال المصري.
- دعم قانوني متكامل بدءًا من إعداد التفويضات والتعاقدات، حتى التنفيذ الكامل أمام الجهات الرسمية.
- العمل وفقًا لأحكام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية.
- تعامل مباشر مع الهيئات التنظيمية مثل:
  - الهيئة العامة للرقابة المالية
  - شركة مصر للمقاصة والإيداع المركزي
  - البورصة المصرية